سياسة تصفية المعارضين مِصْر في طريقها إلى سوريا والعراق

الخميس 1 أكتوبر 2015 12:10 م

استمرارًا للنهج الدموي لمليشيات الانقلاب العسكري، أعلنت داخلية الانقلاب مساء اليوم الأربعاء 30 سبتمبر 2015 عن تصفيتها لـ4 أشخاص داخل شقة سكنية محافظة الإسكندرية، بزعم أنهم أعضاء فيما أسمته "لجنة العملية النوعية لجماعة الإخوان المسلمين".. وادعت داخلية الانقلاب أن عملية التصفية جاءت خلال "تبادل إطلاق نار".

وقالت -في بيان لها، نشرته عبر صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك-: "تمت تصفية محمد أحمد يوسف العموري، وعمار محمد عبد المجيد محمد، وحمادة محمد محمد فتح الباب، ومحمد حمدى عبدالوهاب زيد".

وزعم البيان أن "التصفية جرت خلال استهداف إحدى الشقق السكنية بمنطقة العجمى بمحافظة الإسكندرية في أثناء عقد أعضاء اللجنة لقاء تنظيميا للإعداد لعملية ستستهدف أحد الأكمنة الشرطية بمحافظة الإسكندرية وبمجرد استشعارهم بوجود القوات بادروا بإطلاق الأعيرة النارية بكثافة؛ حيث بادلتهم القوات الأمنية بالمثل ما أسفر عن مصرعهم".

ووفقًا لبيان داخلية الانقلاب فقد حمَّلت الداخلية من أسمتهم بـ"أعضاء لجنة العمليات النوعية للجماعة الإرهابية بمركز الدلنجات بمحافظة البحيرة"، "اغتيال شرطي وتفجير مقار شرطية وحكومية".

ومنذ مطلع العام الجاري وتواصل مليشيات الانقلاب العسكري تصفية المعارضين داخل شققهم السكنية أو داخل السجون والمعتقلات، عن طريق القتل الطبي أو التعذيب.

وحسب آخر بيان صادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، فإنه خلال عام 2015 تم توثيق من قتلوا بالتصفية المباشرة من قبل قوات الأمن 18 شخصا، كما قُتل 38 آخرين في الفترة ذاتها في ظروف مشابهة دون توافر أدلة كافية في حالاتهم حتى الآن.

وكانت أبرز عمليات التصفية مقتل تسعة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين في مدينة السادس من أكتوبر على يد قوات الأمن مطلع الشهر قبل الماضي.

وأكدت المنظمة -في بيانها- أن القتل بالتصفية الجسدية وتحت وطأة التعذيب بلغ من الانتشار ما يؤكد أنه جاء نتيجة إرادة ومنهج متبعين لدى سلطات الانقلاب في مِصْر.

هذا ويحذر مراقبون من انزلاق البلاد نحو الحرب الأهلية جراء الجرائم التى تقوم بها سلطات الانقلاب واسترخاصها لدماء المِصْريين ما يجعل البلاد في دائرة من العنف المتواصل وصولا إلى النموذج السوري أو العراقي.

ومع غياب الحرية والعدالة وتصفية المعارضين دون تحقيقات أو محاكمات عادلة فإن البلاد تدفع من أمنها واستقرارها كثيرًا جراء هذه السياسات الخرقاء التى تعمق الانقسام المجتمعي، وتشيع روح الثأر والانتقام بين الجميع.